

العوطة الدولة ومفهوم السيادة

الدكتور : عبد الكريم كيبش (*)

العوطة :

1 - ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا أفكار مثالية تدعو إلى العالمية، بقيادة عالم العلاقات الدولية دافيد مينزاني « Functionalism » ويركز مينزاني في كتابه « Aworking Peace System » على التخلي على القومية والسعي إلى تحقيق الدولة العالمية التي بإمكانها تحقيق السلام الدائم وتنتهي الحروب والنزاعات الدائمة بين الوحدات السياسية. ويهدف هذا الاتجاه إلى إحلال محلها قومية أممية دائمة حتى يتحول المجتمع الدولي في تكوينه الاجتماعي والتنظيم السياسي من نظام حرب إلى نظام سلم « PEACE SYSTEM »⁽¹⁾.

هذا النسق من الأفكار الذي تمثله النظرية الوظيفية التي اعتبرت مثالية لكونها تنظر ما يجب أن يكون عليه العالم وليس على ما هو كائن، لتأكيدا على الجانب الإنساني « الأخلاقي في العلاقات الدولية، والتأكيد على تطبيق القانون الدولي ونزع السلاح، ومساعدة الدول على الإدماج حتى يتسنى لها حل النزاعات الموجودة بينها وتكاثف الجهود لحل كل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الدولي.

(*) دكتور بقسم العلوم السياسية - قسنطينة - .

لقد كانت هذه الأفكار تعتبر سابقة لأوانها في تلك الفترة لكونها جاءت في حقبة تاريخية كانت فيها الدولة الأمة تحتل، الصدارة في العلاقات الدولية، كما كانت تؤكد على مفهوم السيادة الوطنية وتحاول تعزيزها وتقويتها. أما الآن وقد بدت ملامح النظام الدولي تتغير خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، على إثر فشل المؤسسات الدولية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين، - عصبة الأمم - التي برهنت على عدم قدرتها في الحفاظ على السلم الدولي. هذا أدى إلى ظهور أفكار جديدة تعتمد على منطق القوة، «POWER POLITICS»⁽²⁾ والتي ترى أن الدول تتصارع من أجل السلطة والهيمنة وتحقيق المزيد من القوة حتى تكون لها الريادة في النظام الدولي. كما أن الدول لا تحركها كما يرى المثاليون الذين ينادون بالدولة العالمية، الأخلاق بل المصلحة الوطنية، ومادام الأمر كذلك فإن السلم الدائم يتحقق عن طريق التفاوت في القوة وليس عن طريق الحكومة العالمية.

بالرغم من ذلك وأثناء الحرب العالمية الثانية، رفض مواطن أمريكي «J- Davis» رمي القنبلة الذرية التي كانت على متن طائرته على نكازاكي (اليابان) لإمانه بالسلم ونبذ الحرب. وفي 1989 بعد خروجه من السجن، يتوجه إلى فرنسا ويكون في مدينة CAHORS، أول مدينة عالمية، لا يعترف فيها السكان بالحدود الوطنية، وتدعوا إلى المواطنة العالمية. ويتم أثنائها الإعلان عن رفض أي نية الدخول في الحرب في العالم والعمل على المحافظة على السلم.

ويمكن القول أن هذه كانت الانطلاقة الأولى لفكرة العالمية «أو العولمة».

« Mondialisation »

التي تسعى إلى تحقيق السلم في المجتمع الدولي وترفض استعمال العنف لحل النزاعات الدولية. تم حدث بعد ذلك العديد من المدن في العالم حدو كاهور، فالتحقت بها كيوطو سنة 1949 وهيروشيما وطوكيو 1954 - اليابان - ثم كندا في أوطاوا وأونتاريو - 1967. ثم بوسطن، مساشوسات، كاليفورنسا، مينوزوطة، ميسوري، نيوجارزي في و م أ. والرقم في تزايد مستمر، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستقطب العديد من المنظمات الدينية والتعليمية والثقافية والسياسية التي تدعو إلى نفس المبادئ.

ومن هنا يسود الاعتقاد أن العولمة ليست حدث جديد ولا هي بمسعى حديث وإنما الأفكار والتنظيمات الغير حكومية التي سعت لذلك كانت موجودة في السابق ولو أن المفهوم قد يكون مختلف على ما هو عليه الآن.

1 - مفهوم العولمة :

لحد الآن ليس هناك تعريف أو مفهوم واضح للعولمة، وما المقصود فعلا بهذا المصطلح، ولقد جرت العادة في الفكر السياسي العربي وكذلك الاقتصادي والاجتماعي عامة على إدراج المفاهيم بترجمتها ترجمة حرفية أو محاولة فهم دلالتها إلا أنها عند استعمالها كثيرا ما لا تعبر المفاهيم والمصطلحات المستعملة بالعربية على تلك الترجمة أو المستعملة في اللغات الأجنبية.

مثلا «Globalisation وMondialisation» ليس لها نفس الدلالة لأن المصطلح أو الكلمة مركبة، Mondus ثم Tion بالفرنسية وتعني الأولى العالم، وكذلك Globalisation والتي تعني Global و Tion (suffix) وتعني الأولى الشمولية، ويقصد بها لغويا، العالم أجمع، أو العالمية، ومن هنا جاء المصطلح العربي «العولة - والكوكبة - والكونية والشمولية، إذا هناك أربعة مصطلحات لدلول واحد.

بينما المصطلح المذكور هو مصطلح مزدوج يحمل بداخله التناقض فهو حركي فإذا كانت الأولى تعني، العالمية فإن «Tion suffix» يعني عكس ذلك تماما أي التجزئة، أو التفكك، ومن هنا فإن المصطلح يذهب من الشمولية إلى التفكك أي الأطراف. ويعبر الشق الأول الذي هو GLOBAL، على الطابع العالمي للشيء أما الثاني الذي يحمل الخصوصية أو التجزئة التي تكون العولة، على أساس أن النظام الدولي يتكون من وحدات سياسية تواجه ظاهرة العولة.

إن ما يهمننا في هذا المجال هو ما تهدف إليه العولة أكثر من المفهوم الأكاديمي للكلمة فالعولة كما لاحظنا من قبل ليست فكرة بريئة وإنما هي مرتبطة بالأفكار والنظريات الموجودة حاليا في العلاقات الدولية. ومن ثم فإن ربط المفهوم بالتطورات التي تحصل في النظام الدولي يحدد لنا الإطار النظري الذي تكون فيه العولة.

فالعولة إذا هي اتجاه Tendency، يريد المجتمع الدولي الوصول إليها أو يكون حسب البعض قد وصلها وتعني من هذا الجانب التفاوت

الذي حدث في العلاقات الدولية من خلال التداخل الدولي المبني على تزايد الاعتماد المتبادل ونهاية التركيز على الدولة كعنصر أساسي في ذلك، والانتقال إلى مستوى أعلى في التفاعلات الدولية الجديدة وكذلك الأشخاص الأخرى والمنظمات الدولية التي أصبحت تنافس الدولة القومية في سيادتها. من هذا المنطلق يمكن القول أن العلاقات أصبحت الآن تنصف بالشمولية، خاصة بالنسبة للإقتصاد والتجارة الدولية وتحرك رؤوس الأموال.

2 - تجليات العولمة :

إن ما يحدث الآن في النظام الدولي من تحولات سريعة يجعلنا نعتقد أننا مقبلون على تغييرات جذرية في العلاقات الدولية. وسواء حدثت هذه الظواهر بعفوية أو بفعل فاعل « تأثير من جهة معينة »، فإن إمكانية التحكم فيها غير مضمونة. فالكلام على العولمة يؤدي بنا إلى التطرق إلى مظاهرها، لأن الانتقال من مرحلة الإيطوبيا والخيال إلى مرحلة الواقع أصبحت حقيقة معاشة وما كان يبدو غريبا أصبح الآن مقبولا. فالشخص يستقبل يوميا في أي بقعة من العالم عشرات إن لم نقل مئات الأخبار سواء على شاشة التلفزيون أو من خلال الهواتف المقمرة وحتى الأنترنت، وهذا بفضل الأقمار الصناعية وتطور شبكة المعلوماتية وهذا في حد ذاته ثورة. كما أن لهذا التغيير وهذا التطور التكنولوجي تأثيرات عميقة على الوحدات السياسية إلى درجة يجعلنا نتساءل عن الدور الذي بقي لهذه أن تلعبه في تسيير شؤونها، إقتصاديا، إجتماعيا، ثقافيا سياسيا وحتى عسكريا. ما دام كل من هذه المعالم المذكورة أصبحت عالمية المنحى تتمثل في عولمة « الإقتصاد والثقافة والسياسة ».

يرى الإقتصاديون أن العولمة تفتح المجال واسعا لأصحاب رؤوس الأموال لإحتواء الإقتصاد العالمي. الذي تحتكره حوالي 200 شركة عالمية وقد يكون هذا العدد آيل إلى التناقص بفعل الإنضمادات واندماج هذه الشركات في شركات أكبر وأوسع. إن هذه الشركات تسيطر على 95٪ من التجارة العالمية ولا تشغل إلا 3.5٪ من العمال في العالم ولا تساهم إلا بـ 5٪ من الضرائب.⁽³⁾

هذه هي الصورة التي يوجد عليها الإقتصاد العالمي في ظل الإنفتاح الإقتصادي ونظام إقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية، الذي تسعى إليه المنظمة العالمية للتجارة.

إن هذه المعطيات تبين لنا مدا قوة وسيطرة الشركات العابرة للحدود القومية على إقتصاديات العالم وتأثيرها على السياسات الإنمائية الداخلية خاصة منها الدول الضعيفة ودول العالم الثالث.

وإذا افترضنا أن ما يملك رؤوس الأموال يتحكم في صيرورة العالم لأن ذلك يعتبر عنصر أساسي في مفهوم القوة، فإن التفوق الإقتصادي لبعض الدول تبعه التفوق الاجتماعي والثقافي كذلك.

فالعولمة تعدت الجانب الإقتصادي إلى الجوانب الأخرى التي ذكرناها، فأصبحنا نتحدث على عولمة الثقافة والسياسة :

- البعد السياسي لمفهوم العولمة :

يرى علماء السياسة والعلاقات الدولية أن العولمة بدأت مع نهاية الحرب الباردة أي بعد سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا وتفكك الإتحاد

السوفياتي⁽⁴⁾. لأن ذلك يعتبر عصر النهايات، نهاية الاقتصاد الاشتراكي الموجه، نهاية الإيديولوجية الشيوعية، نهاية الثنائية القطبية ونهاية التاريخ⁽⁵⁾ وبداية عهد جديد في العلاقات الدولية، عهد الانتصارات، انتصار الليبرالية، واقتصاد السوق والنظام السياسي الغربي إلى آخره وهذا ما أدى إلى التفكير في نظام دولي جديد مبني على مبادئ جديدة - قديمة، اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، كالأخلاق والعدالة وحقوق الإنسان والديمقراطية وتحقيق السلم والأمن الدوليين. ولم تكن هذه المبادئ في حدوداتها جديدة وإنما أعيد إحيائها في ظروف دولية مناسبة. لتحقيق أهداف الدول الكبرى. خاصة بعدما تحقق الهدف الذي سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من خمسة عقود وهو إنهاء الإتحاد السوفياتي. لقد ترتب على ذلك إعادة النظر في المصلحة الوطنية الأمريكية ولدورها الشامل الذي قد تلعبه هذه السياسة. بعد أن أصبحت الدولة الوحيدة في العالم التي تملك القدرات الوطنية، الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تؤهلها لأن تقود العالم. وهذا ما جعل البعض يربط العولة بالدولة الأمريكية من خلال الأوحدية القطبية. ولقد ترتب على ذلك ترتيبات جديدة منها.

أ - شمولية حل النزاعات الدولية :

لقد تغير مفهوم الحرب الكلاسيكية لتحل محلها الحروب التضامنية، إن نهاية الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب وتوازن الرعب الدولي، مهد الطريق إلى الحروب الدولية الشاملة التي تتكاتف فيها جهود الدول في

العالم بصفة تضامنية ضد دولة واحدة، مثل الحرب في العراق أو حرب الخليج. وتبني الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية الجديدة على قواعد القانون الدولي، تحت غطاء « حق التدخل » لأسباب إنسانية⁽⁶⁾.

ولهذا يعتقد البعض أن أهداف العولمة نبيلة تسعى إلى تحقيق ما عجزت عليه الحكومات الوطنية، من الرفاه الاقتصادي والانفتاح السياسي على الصعيد الداخلي، وتحقيق الأمن الجماعي على الصعيد الدولي.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى القضاء على الفوضى الدولية التي كان يعيشها العالم، فالآن وفي ظل تطبيق هذه المبادئ والإعتراف بقانون دولي يطبق على الجميع وبإمكان في حالة الضرورة إستعمال القوة لأجل ذلك.⁽⁷⁾ سوف يكون الأمن الاجتماعي شاملا وعالميا. بمساعدة الأمم المتحدة التي تطبق إستعمال القوة الدولية التابعة لها. هذا أدى إلى تغيير دور مجلس الأمن الدولي الذي كانت مهمته تتمثل في حفظ السلم « PEACE KEEPING »، بمعنى إستعمال القوة العسكرية لضمان إحترام توقيف القتال باتفاق طرفي النزاع. وأصبح الآن يستعمل القوة في عمليات « إعادة السلم » « PEACE KEEPING » بما فيها السلم الداخلي للدول المعنية، حتى تقدم للسكان الإسعافات الإنسانية اللازمة⁽⁸⁾.

إلا أن البعض يرى في هذا، تدخل في الشؤون الداخلية للدولة وخرقا لقواعد القانون الدولي التي تعبر صراحة على ذلك. حتى وإن كان يهدف إلى إحلال السلم والأمن في العالم. ولهذا فالعالم يشهد الآن اتجاهاً، الإتجاه الذي يسعى لتحقيق الأمن الجماعي عن طريق التحالف بين الدول حتى

تكون القوة رادعة والحلول شاملة، والاتجاه الذي يسعى إلى تحقيق القوة العالمية التابعة لهيئة دولية التي باستطاعتها تحقيق ذلك⁽⁹⁾.

وفي الحقيقة فإن التوجه الجديد نحو الشمولية في حل النزاعات الدولية تحت غطاء الشرعية الدولية مدعما بالأمم المتحدة، يدخل ضمن الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لكي يكون لها دور ريادي أو عالمي في العلاقات الدولية يسميها الديمقراطيون « بالعالمية الجديدة » « New Internationalism » ولكي تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الدور العالمي، فإنها ركزت على مبادئ دولية، مثل المساعدة على انتشار الديمقراطية، والتأكيد على حقوق الإنسان، متابعة القضايا الإنسانية في العالم، مشاكل البيئة، مساعدة مسعى الحد من التسليح، ARMSCONTROL، والمصادقة على معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه القضايا تتعلق بالعولمة. وتسعى الولايات المتحدة لتحقيقها بكل الوسائل المتوفرة لديها، سواء بالاقتصاد أو الوسائل العسكرية بواسطة استعمال المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في محاولتها لتطبيق هذه السياسة الجديدة، وذلك لانعدام المساعدة الدولية والإجماع الدولي الذي كانت تتطلع عليه، لكونها لا تملك الوسائل المادية الكفيلة لفرضها.

بالإضافة فإن الدول الكبرى الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، كبريطانيا وفرنسا، فإنهما منشغلتان بالبرقراطية الأوربية التقليدية، اتجاه الدولة القومية وعلاقة الدولة برعاياها. كما أنهما لا يزالتا متأثرين بالاهتمام

المتعلق بتوازن القوى. أما روسيا فإنها متفوقة على نفسها مهتمة بمشاكلها الداخلية وبالتالي لن توافق على هذا التحول في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى المعارضة الكاملة للصين. زيادة على ذلك فإن الدول الأخرى التي تطمح لأن تكون دول عظمى، كالألمانيا، اليابان، الهند، البرازيل، ونيجيريا، ترفض أيضا هذا المذهب.

إن هذا الرفض يؤثر سلبا على السياسة الشمولية التي تحاول أن تسلكها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحد من قدراتها وإرادتها السياسية لفرض آرائها بصفة إنفرادية على النظام الدولي. ومن هنا فإن عولة الحلول الشاملة للنزاعات الدولية لم تنجح إلا في حالة واحدة هي حرب الخليج ومع ذلك فإن مواقف الحلفاء بدأت تتصدع حول هذه القضية بالذات، ناهيك عن مشكلة الكوسوفو في يوغسلافيا.

ب - عوامة السياسة ومبادئ الديمقراطية :

أصبح الديمقراطية كذلك مطلب عالمي تركز عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيون، إذ أصبحت المبدأ الأساسي الذي تستعمله الدول العظمى في التأثير على دول العالم الثالث خاصة منها التي أتبعته سياسة نظام الحزب الواحد أو النمط الاشتراكي فانتصار النظام الديمقراطي الغربي على النظام الشيوعي أكد تفوق الفكر على المادة حسب فوكوياما، وبالتالي فإن على العالم أن يتشبع بهذه الأفكار ويعتنقها لأنها هي المخرج الوحيد لهذه الأنظمة والإنسانية بصفة عامة.

إن التأكيد على هذه المبادئ في إطار العولمة، لبناء مجتمع ديمقراطي عالمي تكون فيه الأنظمة السياسية بصفة عامة تابعة نمطيا وفكريا للنظام الأم. ويعني هذا أن الدول التي لا تبدي مقاومة لهذا التيار «العولمة» بالمبادئ التي ذكرناها تجد ترحابا واستقبالا في المجتمع الدولي، وعلى العكس كلما ازدادت الدول تعنتا في التمسك بخصوصيتها وهويتها فإنها تلاقى الرفض والمحاصرة.

هذا النموذج الغربي الأمريكي أصبح النموذج العالمي الذي يجب أن يقتدى به، أي عولمة النظام الأمريكي، اعتبارا أنه البديل الوحيد⁽⁹⁾ إذ لم يعد هناك أي نموذج آخر للتطور وليس هناك أي منطلق قادر على الصمود في وجه العولمة⁽¹⁰⁾.

إن هذا الخطاب الإيديولوجي الذي يمجّد الفكر الليبرالي ويتباهى بنهاية الإيديولوجية الاشتراكية والشيوعية لا يقبل الأنماط الأخرى مهما كان نوعها. خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان التي تدافع عليها الولايات المتحدة الأمريكية بشتى الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، إلى درجة أن هناك جمعية دولية تهتم بالعولمة وحقوق الإنسان في هذا البلد⁽¹¹⁾.

العولمة والدولة :

إن التهليل للعولمة في الوقت الراهن بالذات يجعلنا نتساءل عن مصير الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي والتي ما فتئت تثبت أنها العنصر الوحيد الدائم والفعال في هذا النظام. أما إذا نظرنا إلى التطورات التي تحدث على الساحة الدولية حالياً، فإننا قد نتساءل أيضا عن مصير العولمة. هل نحن وصلنا إلى نهاية العولمة أم إلى بدايتها.

وإذا كان الواقع الدولي من الناحية الإعلامية والإستراتيجية يسير بخطى سريعة نحو تغليب دولة على باقي الدول الأخرى إقتصاديا وثقافيا وعسكريا (إعادة تطوير برنامج حرب النجوم - والوسائل الدفاعية)⁽¹²⁾. فإن ذلك لا يعني أننا أصبحنا في ظل حكومة عالمية أو في ظل نظام عالمي

مركز. CORE SYSTEM.

ما يحدث أن استعمال المفاهيم بطريقة مجردة قد يؤدي بنا إلى نتائج عامة ولكنها ليست بالضرورة منطقية وعقلانية، لأن الأحكام المطلقة هي التي يؤدي إلى هذا الاعتقاد. فالعولة إذا تعيد النظر في قضايا عديدة تتعلق بالدولة والقومية ومدى قدرتها في الصمود ضد هذا التيار الجارف الذي قد يذهب حتى بالحدود القومية للدولة ويعيد النظر في مفهوم السيادة.

إلا أننا يجب أن نفهم كذلك أن هذه الطروحات ليست جديدة وإن مفهوم العولة كان موجود من قبل ويتكرر مع كل حقبة تاريخية يصبح فيها التنظيم الدولي يخدم مصالح الدول الغربية. فإذا رجعنا بخطوات قليلة إلى الوراء، نجد أن العولة كانت الهدف السائد عند النظام الأوربي الأول، الذي جاء نتيجة الرب العالمية الأولى، كما أن هذا النظام الأوربي المعولم هو الذي أدى إلى فشل عصبة الأمم التي كانت تشكل أصل وجوده، وأدى إلى ظهور النظام الدولي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بتوازناته، ونظامه المالي والمؤسسات ذات الطابع الدولي التي وإن كانت لا تعبر على مطامح باقي شعوب العالم إلا أننا يمكن القول أنها دولية، أي عالمية، ونفس الشيء بالنسبة للإقتصاد والتبادلات التجارية التي كانت سائدة أو التي كانت هذه

الدول بحق أو بغير حق تسعى لأن تدولها وتجعلها بالتالي عالمية ، بداية من GATT وإلى المنظمة العالمية للتجارة حاليا وحتى مع الأفكار الليبرالية الأولى التي كانت تؤكد على فتح التجارة الدولية وفتح الأسواق الدولية أمام المنتج الأوربي.

إذا ما الجديد في العولمة الآن؟ هل المستوى الذي وصلت إليه العولمة حاليا من خلال التطور التكنولوجي والتقني والمعلوماتي الذي أصبح يسهل عملية الاتصال أكثر من ذي قبل هو الذي تغير وتغيرت معه نظرتنا للأشياء كما تغيرت معه مستويات التطور وخلقت وتخلق كذلك بالمقابل النقيض لهذا الاتجاه. الذي يحاول الآن في النظام الدولي الحالي التركيز على عولة الأمور وشموليته وتلافي تجزئتها وتفكيكها لأن هذا هو النحو الذي يسير فيه النظام الأوربي الغربي والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان هذا النظام الدولي قد تشكل في غياب دول العالم الأخرى التي تسمى الآن دول العالم الثالث والتي تسعى لإعادة النظر فيه، على أساس تكوين نظام دولي عادل ومتماسك مبني على الدولة القومية وليس على العولمة فإن نظرة هؤلاء تختلف على النظرة الأوربية. فإذا كانت العولمة لا تؤثر بشكل مباشر على كيان الكيانات السياسية الأوربية التي بلغت أشواط العمل الاندماجي وأصبحت تؤمن بالتكتلات السياسية الكبرى فإن معظم دول العالم الثالث إن لم نقل جلها ما فتئت تكتشف المقومات الأساسية للدولة القومية وهي ليست مستعدة على الأقل حاليا للتنازل عنها.

الدول بحق أو بغير حق تسعى لأن تدولها وتجعلها بالتالي عالمية، بداية من GATT وإلى المنظمة العالمية للتجارة حاليا وحتى مع الأفكار الليبرالية الأولى التي كانت تؤكد على فتح التجارة الدولية وفتح الأسواق الدولية أمام المنتج الأوروبي.

إذا ما الجديد في العولة الآن؟ هل المستوى الذي وصلت إليه العولة حاليا من خلال التطور التكنولوجي والتقني والمعلوماتي الذي أصبح يسهل عملية الاتصال أكثر من ذي قبل هو الذي تغير وتغيرت معه نظرتنا للأشياء كما تغيرت معه مستويات التطور وخلقت وتخلق كذلك بالمقابل النقيض لهذا الاتجاه. الذي يحاول الآن في النظام الدولي الحالي التركيز على عولة الأمور وشمولييتها وتلافي تجزئتها وتفكيكها لأن هذا هو النحو الذي يسير فيه النظام الأوروبي الغربي والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان هذا النظام الدولي قد تشكل في غياب دول العالم الأخرى التي تسمى الآن دول العالم الثالث والتي تسعى لإعادة النظر فيه، على أساس تكوين نظام دولي عادل ومتناسك مبني على الدولة القومية وليس على العولة فإن نظرة هؤلاء تختلف على النظرة الأوروبية. فإذا كانت العولة لا تؤثر بشكل مباشر على كيان الكيانات السياسية الأوروبية التي بلغت أشواط العمل الاندماجي وأصبحت تؤمن بالتكتلات السياسية الكبرى فإن معظم دول العالم الثالث إن لم نقل جلها ما فتئت تكتشف المقومات الأساسية للدولة القومية وهي ليست مستعدة على الأقل حاليا للتنازل عنها.

أ - نحو عالمية الدولة وإنهيار مفهوم السيادة :

إن قائمة فشل الدولة في التفاعل مع فوضوية السوق العالمية تكاد تكون بلا نهاية إذ شيئاً فشيئاً تفقد الدول في العالم قدرتها على التحكم في زمام المبادرة في توجيه شعوبها. لأن مشروع العولمة كما هو كائن الآن، يقوم على الانتقال من الإطار المحلي أو القومي إلى إطار أوسع يتجاوز الدولة القومية⁽¹³⁾، رافعة المرحلة الليبرالية ومؤسساتها الرأسمالية على أساس أوسع وأشمل، كما يوحي به مصطلح العولمة، وإذا كان الفكر الاشتراكي بأمميته لم يستطع تحقيق الدولة الاشتراكية (أو الشيوعية) في العالم، فقد تحقق هذا الحلم على يد الرأسمالية التي كانت متهمة دائماً من قبل الاشتراكين بسعيها لتفتيت العالم كي تسهل السيطرة عليه، فإذا بهذه القوة الرأسمالية تسعى لإزالة كل الحدود بين البشر أينما كانوا⁽¹⁴⁾.

لقد كانت الرأسمالية سابقاً تسعى لترسيخ كياناتها القومية وتحصين حدودها داخل ما يسمى بالدولة القومية « والدولة الأمة » حماية لمصالحها. فإذا بها تسعى الآن لهدم هذه الحدود، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وهذه من أكبر أدوات العولمة وأشدّها خطورة وتأثير على سيادة الدول.

إن تدويل الحدود بين الدول، وتسهيل حركة تنقل رؤوس الأموال والسلع وتدويل الشركات وما نتج عن ذلك من عولمة الإتصالات والمعلوماتية والضغط الاقتصادي التي تخلقها القوى الاقتصادية الكبرى على الدول الضعيفة والفقيرة يدفعنا إلى القول أن حدود الدولة قد تقلصت.

- وهذا أدى إلى الانحطاط المتسارع لهذه الدول التي فقدت الأساسي من قدرتها التقليدية، فهي ترى وظيفتها وهي تمتص مسببة بذلك تحولاً في طبيعتها⁽¹⁵⁾، فالدولة تخلت عن وظيفتها الأساسية، الاجتماعية اللازمة للاقتصاد وتراجعها عن التدخل، وتقليص دورها في ضمان مختلف الخدمات العامة والتأمينات الاجتماعية لمواطنيها قد يجعل من الدولة وسيادتها ليس له معنى كبير.

ومع هذا فإن ذلك ينطبق على الدول التي ذكرناها ولا يتماشى مع الدولة الغربية. التي لا زالت على الرغم مما تزعمه أنظمتها الليبرالية، تلجأ بشكل غزير إلى خدمات الدولة، على حساب وظيفتها، في تحديد المنفعة العامة.

عكس ما هو موجود من جهة الدولة في بلدان الجنوب المتوسطة والصغيرة، والتي هي في تراجع مستمر، بمعنى التفكك قبل أن تتشكل فعلياً. مثل إفريقيا، حيث بعض الدول التي لم تتخلص بعد من « النزعة النزائية » قد انهارت.

كما أن العديد من الدول تعيش الحصار الاقتصادي بسبب خطأ استراتيجي في سياستها الخارجية يؤدي إلى تدمير قدرتها الاقتصادية والعسكرية. في نفس السياق فإن العديد من دول الجنوب ترى نفسها موضوعة تحت الوصاية، في إطار « خطط الضبط الاقتصادي البنيوي، الذي يحول غالبية هذه الدول إلى منظمات تنفيذية للمؤسسات المالية العالمية »⁽¹⁶⁾. وفي هذه الظروف فإن الدولة تفقد الأساسي من سيادتها⁽¹⁷⁾.

إذا هناك مخاطر كبيرة على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإدارة الوطنية بما فيها السيادة الوطنية. لأن العولة تهدف إلى المزيد من تبعية الأطراف للمركز. أي تجميعا لقوى المركز وتفتيتا لقوى الأطراف بما في ذلك الدولة القومية، بفلسفة فتح الدولة لحدودها الاقتصادية والسياسية، وإتباع برنامج الخصوصية وفتح المجال أمام الرأسمالي الأجنبي، ويتحول الاقتصاد الوطني إلى جزء من الاقتصاد العالمي، بحيث تصبح الدولة عبارة عن منطقة حرة لتسويق بضائع الدول الصناعية الكبرى. تحت شعار، « رفع الحماية الجمركية وفتح الحدود أمام المنتج الأفضل والأجمل والأرخص، وهذا ما تسعى إليه الدول المنتجة لهذه السلع أي الدول المتقدمة إقتصاديا والمهيمنة على الشركات العابرة للحدود، الشركات المؤسسة للنظام التجاري العالمي الجديد»⁽¹⁸⁾.

إن العولة إذا أرادة أن تتجه للتحقيق الفعلي وليست فعلا تاريخيا حاصلا ومنتهيا. تسعى من خلاله الدوائر التي يهمها ذلك وضع مفاهيم جديدة لما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة، من بين هذه الإشكاليات التي تطرحها العولة، ما يفترض أن يعاد فيها النظر كإشكالية الدولة والسيادة وما يرتبط بها من قضايا سياسية متعددة، فقد بلور الفكر السياسي وساهم علم السياسة في ترتيب قواعد محددة لنظام الدولة ومفهوم السيادة والتحويلات التي يفجرها مشروع العولة بدفاعه عن المزايا التي تحققها. وتطرح العولة قضايا عديدة يجب النظر فيها وإيجاد معطيات جديدة مناسبة لطبيعة التحويلات التي تقررها. بطريقة تمكننا من تحقيقها دون أن

نعيد النظر في مؤسساتنا وبدون خسائر كبيرة. وحتى لا تترك الصدفة تسير أمورنا، فقد يأتي حين من الدهر في الألفية الثالثة لنجد أنفسنا نعيش في دولة ما في الوقت الذي تكون فيه مهام هذه الدولة قد تقلصت إلى أبعد الحدود إن لم تكن قد اندثرت، وأدت إلى فقدان سيادتها⁽¹⁹⁾.

تعزير مفهوم الدولة والسياسات الحمائية :

يرى البعض أن تلازم معنى العولة، في مضمار الإنتاج والتبادل، المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني (أي الفضاء العالمي) ينطوي على تعيين زمني أيضا: حقبة ما بعد الدولة القومية. الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطارا كيانيا لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأن ذلك سوف يضع حدا لهذه الحقبة، لتبدأ حقبة أخرى جديدة في التاريخ يكون الدور فيها هذه المرة للمجموعة الإنسانية بدل من الجماعة الوطنية.

وبالرغم من أن ذلك صحيحا نسبيا (فنحن لا نجادل في كون العولة أثرت وتؤثر شكلا ومضمونا على الدولة القومية) إلا أن ذلك لا يرقى إلى مستوى توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع لكل أنواع السيادة حدا فيه. لقد تحملت الدولة القومية ضربات عديدة من زمن بعيد بدأ بالشركات المتعددة الجنسيات إلى التحالفات والاندماجات الدولية، وصولا إلى العولة، ومع ذلك بقيت الدولة صامدة.

وإذا كانت الدولة قد فشلت في بعض مهامها وفسحت المجال لهيئات أو منظمات أخرى دولية أو فوق حكومية أن يكون لها دور في المشاركة في

القضايا الوطنية والدولية فإن ذلك لا يعني بداية زحزحتها من الساحة الدولية. فالبرغم من أن تدفق السلع ورأس المال قد اتخذ أبعادا عالمية، فإن التوجيه والرقابة ظلت مهمة وطنية. وإذا كان الاقتصاد أصبح مهيم على السياسة فإن ذلك لا يتعدى مسائل السياسة العليا **HIGHPOLITICS**. وبخلاف التصور الواسع انتشار في العالم لا يؤدي عجز الدولة المتزايد إلى ضعف عام في جهاز الدولة أبدا، أو إلى نهاية الدولة «القومية» التي تنبأ بها العديد من المفكرين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا⁽²⁰⁾.

فالدولة وحكومتها تظلان المؤسسة الوحيدة التي بمستطاع المواطنين والناخبين، مطالبتها بالسهر على العدالة والنهوض بالمسؤولية وتحقيق التحولات المطلوبة، وكذلك الحال بالنسبة للتصور الذي يرى تشابك الشركات العالمية ذاته قادرا على النهوض بمهام الدولة، فهذا التصور روجت له الأفكار الغربية⁽²¹⁾.

لكن مهما بلغت المشروعة وأصحاب الشركات الكبرى هم أول من يطالب تدخل الدولة إذا ما أحسو بالضائقة. ومن هنا وبدلا من نقص عام في الإدارة البيروقراطية، يتحقق في الكثير من الأصعدة عكس ذلك تماما.

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية التي تضعها الدول الحاضنة للشركات العابرة للحدود والتي تدعى «الدولة الأم» تبقى الضمان القار لهذه الشركات في العالم، أليست معظم الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإقتصاد تكون دوافعها سياسية. كما أن إستعمال طرق الحماية الجديدة، تهدف إلى المحافظة على إقتصاد الدولة ومن ثم مصلحتها وبالرغم من أن

العالم يشهد تكتلات دولية، وعولة الكثير من المؤسسات ذات الطابع الدولي، كمنظمة العفو الدولية، ومحكمة العمل الدولية ومجلي الأمن الدولي إلخ... التي توحى بأن العالم قد اقترب من التعاون الشامل الهادف إلى إنقاذ الاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي وكأن الأمر أصبح لا يحتاج إلا لتحركات بسيطة حتى يتحقق الإدارة الشمولية للعالم في ظل « حكومة عالمية » أو « عولة الحكومات ». إلا أن الأمر ليس كذلك في الواقع والنتائج المتحققة حتى الآن مخيبة للآمال ولا تنبئ بزوال الدولة في القريب العاجل، على العكس فإن على المستوى الداخلي قد يتعزز موقف الدول على رعاياها. أما على المستوى الدولي، فإن ما يحدث في العالم يدفعنا إلى القول بأنه على النقيض تماما إذ أننا نشهد تفكك الدول العظمى لتفسح المجال لنشوء ما يسمى بالدول القومية التي يتنبأ بزوالها البعض.

فالمعظلة الأساسية التي تواجه العلاقات الدولية اليوم تتمثل في المد والجزر الذي يحدث في النظام الدولي والممثل في الاتجاه نحو العولة والنزاعات الانفصالية التي نشهدها هنا وهناك. وآخرها قضية الشيشان⁽²²⁾.

العولة وتزايد النزاعات الانفصالية :

يشهد العام إتحاهان، الإتجاه الاندماجي الذي يمثله التيار الأورو أمريكي والذي يتجه نحو العولة والاتجاه المعاكس هو التفككي الذي يمثله العالم الثالث، وبالرغم من أنهما متناقضان فإن كلاهما يلتقيان في عامل مشترك هو الدولة. وتسعى الدول في علاقتها مع بعضها البعض إلى تحقيق المصلحة أينما كانت وكيف ما كانت. وبما أن مصالح الأمم متعددة وليست

موحدة ومتطورة فإنها مرتبطة بمنطق القوة التي تستعملها الدول في تحقيق هذه المصالح. وهذا يحدد تحركات الوحدات السياسية إما نحو الإدماج أو التفكك وفي كل الحالات فإن نمط العلاقات الدولية الحالية في ظل العولة يتمحور حول التمثيل الشامل للعالم باعتماد إما على القيم الذاتية على حساب القيم العالمية والبحث على تعظيم الذات⁽²³⁾ R. TUKER « أو على الحق في تسيير الكرة الأرضية » كما يعبر عليها الفكر السياسي الشهير (Thommas Mann) كما يمكن أن تجتمع الميزتان في الدولة الواحدة في النظام الدولي كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تطمح إلى نشر قيمها ونفوذها على العالم.

وإذا كانت نهاية الثنائية القطبية لم تحدد لنا بعد النظام العالمي الذي سوف تركز عليه العولة فقد ترى بعض الطروحات أننا نرجع إلى التعددية القطبية. الذي يعود بنا إلى الفكرة التقليدية لنظام دولي يعتمد فقط على « الدول المتكافئة » القوة التي تبحث على نفس الأهداف وتدخل في التحالفات الميكانيكية كل ما حاولت واحدة منهم التفوق على الآخرين. أن هذه الفرضية غير مستبعدة في النظام الحالي فإن الدولة بمفهومها التقليدي تبقى هي الفاعل الأساسي سواء في إفريقيا أو في آسيا، وكذلك الإتحاد السوفياتي سابقا « مجموعة الدول المستقلة » ويوغسلافيا. فمشاكل البوسنة والهرسك في يوغسلافيا وقضية تيمور الشرقية في أندونيسيا، والصحراء الغربية في مشال إفريقيا والصومال وإثيوبيا في إفريقيا. وكذا مشكلة الكاشمير في الهند وباكستان والشيخان في الإتحاد السوفياتي تعطينا صورة واضحة على التفكك الذي يحدث في العالم وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مصير العولة.

فالبعض يرى أننا قد تجاوزنا مرحلة العولة، وأن ما يتم تناسبه في أغلب ما نشر عن العولة هو الطابع الانتقالي الذي يمر به العالم، فالعولة اليوم هي مفهوم « مجرد » وليس واقع أو كفعل مجسد في التاريخ فالأمر كما يجري يتضمن جملة من المؤشرات أغلبها اقتصادية وكثير منها ينتهي إلى مجال التكنولوجيا عموما وتكنولوجيا الاتصال على وجه الخصوص، حيث قطعت المجتمعات البشرية أشواطاً متعددة في باب توحيد أنماط اختياراتها وردود فعلها اتجاه المتغيرات التي أشرنا إلى البعض منها على سبيل المثال⁽²⁴⁾.

كما يجب أن نفهم أن العولة مشروع أو عملية إغفال الطور الراهن وهو جزء من عملية تمويه تبحث عن مسوغات إضافية تمنحه جدارة التحقق في الوقت الذي يمكن العمل على تحويل إتجاهه، وذلك بإدخال شركاء جدد أو معطيات جديد تخفف من حدة النتائج التي يمكن أن تترتب عنها متى تحققت فعلا على أرض الواقع.

إنه لا يمكن إعتبار حدث تاريخي عارض، من قبيل ما جرى ويجري في الصراع الإقليمي الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية في قلب الخليج العربي ففي مثل هذه الشواهد ما يؤكد على إدارة أمريكية في الهيمنة ولا يمكن نقل الصراع على مستوى إرادة الهيمنة إلى مستوى التفكير في العولة، فالعولة تستوعب الهيمنة ولا يمكن أن ترادف الثانية الأولى مثلما لا ترادف الأمركة العولة اليوم.

إن انتصار الأفكار التحريرية التي تعتقد فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية يعتبر نهاية للتاريخ وقد ساعد هذا الدخول في العولمة دون أي عقد سياسية ولا اقتصادية ولا ثقافية واجتماعية، بينما بالنسبة للبعض الآخر فإنها تسعى لدخول التاريخ وخاصة دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال فكيف يعقل أن تنجز هذه العولمة في حين سعت إلى الانفصال بكل ما تملك من قوى وهناك من لا تزال تسعى لذلك.

إن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب حتى وإن اتبعت النمط الاستهلاكي الغربي، واتبعت الثقافة الغربية، فروح أي حضارة هي اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد وحضارة الغرب تختلف تماما على الحضارات الأخرى. فالتحديث والتطور الاقتصادي لا يمكن أن يحققا التغريب الثقافي في المجتمعات غير الغربية بل على العكس، يؤديان إلى مزيد من التمسك بالثقافة الأصلية والهوية الوطنية لتلك الشعوب، ولذلك فإن الوقت قد حان لكي يتخلى الغرب عن وهم العولمة⁽²⁵⁾.

الخاتمة:

إن التحولات الجديدة في النظام الدولي، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتوحيد ألمانيا ونهاية الحرب الباردة، وانتصار الليبرالية، مهدت المجال لظهور أفكار عديدة من بينها النظام الدولي الجديد والعولة. هذه الظاهرة التي يرى فيها البعض الفلاح للإنسانية لما تحمله من مبادئ، تهتم بالديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان في المجال السياسي وعلى رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية، وتحرر التجارة البينية في المجال الاقتصادي، أما البعض الآخر يرى فيها نكسة جديدة سوف تصيب الدول الضعيفة أو دول العالم الثالث على الخصوص، لكون العولة هي أداة للهيمنة والسيطرة من طرف الدول العظمى صاحبة النفوذ وذات الاقتصاد المتطور والنظام السياسي المنظم، في سعيها لغزو العالم عن طريق العولة. وبين هؤلاء وهؤلاء، تبقى العولة مفهوم غامض في جوهره وليس في مدلوله، فلا أحد يدرك بالضبط الحدود التي تقف عندها العولة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتى وإن حاولنا تفكيك هذا المصطلح فإن الزوايا التي قد تنظر منها إلى هذا الموضوع مختلفة والقضايا التي قد تطرحها متباينة ومتشعبة.

ومهما يكن فإن العولة ظاهرة ظرفية ليست بالحتمية ولا بالقهرية يجب علينا التفاعل معها بالإمكانيات المتاحة لنا ومحاولة التأقلم معها سواء كانت حاملة كما يدعيه المؤيدون لها الخير التام والخلاص للإنسانية والعالم أجمع أو بسلبيتها المتمثلة في زيادة الفقر والتهميش لثلثي أرباع المجتمع

الدولي كما يراه الرافضون لها. إن العلاقات الدولية تبهرنا دائما بهذه المواضيع التي تثير الكثير من التساؤلات ثم ما تلبث أن تختفي لتحل محلها أفكار أخرى، من نهاية التاريخ إلى صراع الحضارات إلى العولة إلى بداية التفكير الآن في نهاية العولة فمتى يستقر العالم على نظام عالمي يخضع فعلا للمبادئ الإنسانية وليس للمصالح القومية.